النزعة الانفصالية و الحركة الوطنية في جنوب اليمن
1930 -1967م

د.ناصر محمد ناصر

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©**2012**

النزعة الانفصالية و الحركة الوطنية في جنوب اليمن
1930- 1967م

د. ناصر محمد ناصر

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحديدة

مقدمة

سارت المجتمعات المتقدمة في تطورها انطلاقاً من بواعث احتياجاتها، فكانت مطالب التغيير ونظريات التغيير ومن ثم التغيير نفسه يأتي نتيجة لحاجة موضوعية، وبدون تصور مسبق لما ينبغي أن يكون عليه التغيير، إذ لا وجود هنا لنموج أو لنماذج جاهزة، تسعى الأطراف الداعية والدافعة إلى التغيير إلى تبنيها، فالواقع هنا المدفوع بالحاجة هو الذي سبق النظرية والنموذج وكان سبباً في وجوده، كما أن التطور والتغيير حدث في ظل معطيات الواقع المحلي وفي ظل صيرورته الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، فلم تكن هناك عوامل خارجية أحدثت قطع في مسيرة ذلك التطور، فغيرت من مساره أو أثرت عليه. ففي أوروبا كان الاستبداد الملكي المؤطر بمشروعية دينية يرتكز على طبقة إقطاعية وعلى قاعدة إنتاجية زراعية، وعندما بدأت الطبقة البرجوازية في الظهور، بدأت تظهر معها مطالبها على الصعيد النظري المجسد في نظريات العقد الاجتماعي التي تدحض فلسفة الكنسية في كون السلطة حق إلهي تمنحه السماء، عبر مباركة الكنيسة، والتي تنظر إلى السلطة على أنها حق للمجتمع منحه للحاكم، عبر عملية تعاقدية بين طرفين، هما الشعب مالك ومانح السلطة ومصدرها، والحاكم المخول بممارسة السلطة لمصلحة الشعب، وبمقتضيات بنود وروح العقد، الذي يحق للشعب إعادة النظر فيه، وخلع الحاكم إذا ما أخل الحاكم بذلك التعاقد. وبدأت تظهر معها مطالبها في المشاركة السياسية، فوجد من ثم نظام الغرفتين إحداهما لقوى الإقطاع الملكي، والتي تطورت فيما بعد إلى مجالس استشارية، بفعل تراجع دور قوى الإقطاع الملكي، والثانية للطبقة البرجوازية، التي تمكنت من انتزاع السلطة الفعلية من أيادي العروش، وربطت بين حق التصويت والملكية، وباتت تمارس السلطة بشكل فعلي وحصري، عبر أنظمة دستورية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات. وعندما نمت الطبقة العاملة وشبت عن الطوق نمت معها فلسفتها الاشتراكية، التي أعادت صياغة مضامين الحرية والعدالة الاجتماعية، وأعطتها مضامين اقتصادية، ومن ثم تمكنت من كسر احتكار الطبقة البرجوازية لحق التصويت، ودخلت معترك الحياة السياسية، وبدخولها ميدان الحياة السياسة دخلت معها كافة الشرائح الاجتماعية المهشمة كالمرأة، والأقليات، فأصبح النظام السياسي يستوعب كل أطياف المجتمع. وحدثت كل هذه التطورات بمعزل عن وجود عامل خارجي، فلم تحدث عملية اختراق أو قطع لصيرورة تطور تلك المجتمعات، يمكن أن تؤثر على مسار تطورها، أو تحدث عملية انحراف حادة تغير من توجهها. وهذا ما لم يتوفر للشعوب والدول النامية عامة ومنها اليمن، إذ أن تطورها تأخر، ولم يأت إلا بعد أن أصبحت في العالم نماذج وتجارب رائدة يسعى الكل إلى محاولة تقليدها والاحتذاء بها، تبنتها القوى السياسية والاجتماعية، وشكلت بالنسبة لها أساساً نظرياً وبرنامجاً سياسياً، حيث بدأت من حيث انتهى الآخرون، وهذه مسألة طبيعية ومنطقية، سيما في ظل عدم وجود بدائل محلية. لكن تبقى المشكلة في قدرة تلك المجتمعات على القبول والتعامل والتكيف مع تلك الرؤى، وتلك الفلسفات، وتلك النظريات التي لم تألفها، والتي أتت من خارج سياقها التاريخي. وعلى المستوى التطبيقي والعملي وجدت هذه الشعوب نفسها وقد أصبحت تحت سيطرة وسطوة القوى الأجنبية التي تتبنى تلك النظريات والفلسفات التي أبدعتها في بلادها، وبنت منجزها الحضاري والعلمي على أساسها، فلم يعد بوسع الشعوب والدول النامية أن تتعلم وأن تقتبس من خيرة، ومن إنجازات، ومن تجارب الآخر بحرية، بعد أن أصبحت هي نفسها تحت سطوة هذا الآخر، بل بات عليها أن تتعلم منه، وأن تقاومه، وتعمل على التخلص من سطوته في نفس الوقت، وهي عملية معقدة خلقت مزيجاً من الرؤى والتوجهات المتضاربة، فالآخر بالنسبة لها هو

مبدع، ورائد، ومتسلط، ومستعمر في نفس الوقت، وفي ظل هذا المناخ الدولي بكل تفاعلاته وتعقيداته ولدت ونمت وتطورت الحركة الوطنية في جنوب اليمن.

مشكلة الدراسة:

بما أن أبرز التحديات التي تواجه اليمن اليوم هي بقاء وحدته، فإن مشكلة الدراسة تتركز حول أسباب النزعة الانفصالية، وكيف وجدت تلك النزعة؟ وهل هي نزعة أصيلة ترتكز على واقع اجتماعي مغاير؟ وكيف تعاملت معها الحركة الوطنية في مراحلها المختلفة؟.

فرضية الدراسة:

يفترض الباحث أن النزعة الانفصالية ليست أصيلة في واقع المجتمع اليمني في جنوب اليمن، وأن هناك مجمل عوامل محلية ودولية هي التي أوجدتها وهي التي تجعلها تبرز بين كل فترة وأخرى.

منهج الدراسة:

بما أن استخلاص المادة التي تعالج المشكلة مستقاة من أوعية مكتبية، فإن الباحث يرى أن المنهج المناسب الذي يمكن توظيفه هنا هو منهج تحليل المضمون، على أن المسألة مرهونة بكيفية توظيف واستخدام هذا المنهج في تحليل النصوص، ويمكن أن يكون استخدامه فعالاً من خلال المعايير التالية:

1- التفسير: ويعني قراءة النص من داخل النص نفسه، بمعنى معرفة محاور وأطراف النص، ثم استنباط العلاقات القائمة فيما بينها. ولدينا حصيلة من المعطيات والمعلومات، مستقاة من مصادر متعددة، كالتقارير، والكتب، والتي يمكن قراءة واستخلاص مضامينها ومدلولاتها، ثم محاولة استخلاص وجود محاور قد تشير أو تنبؤ به تلك الحصيلة المعلوماتية، وطبيعة وجود علاقة بين تلك المحاور إن وجدت.

2- التفكيك: ويعني القراءة خارج النص، بمعنى تفسير النص من خلال قراءة الأسس الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي يرتكز عليها. بمعنى مدى تأثر الخطاب السياسي والمواقف السياسية للقوى السياسية والاجتماعية، والكيانات الحزبية، بمجمل السياق التاريخي. فالنشاط السياسي والحزبي في نهاية المطاف هو مُخرج ينطلق من خزان البنى الاجتماعية والثقافية، ويعبر عنها بطريقة أو بأخرى، فالقراءة والتحليل هنا ترتكز على الجزء والخاص وهو النشاط السياسي، ولكن في علاقته مع الكل والعام وهو وعاءه الاجتماعي والثقافي الذي يمثل الحاضنة التي وفرت له أسباب الوجود والبقاء..

3- التركيب وإعادة البناء: ويعني إعادة بناء منظومة العلاقات التي تم استنباطها في مرحلة التفسير، على أسس جديدة، ومن منظور جديد، ورؤية جديدة، ويمكن الاستفادة من هذا البعد في بناء وصياغة النتيجة العامة للبحث، وهذه الصياغة تكون من منظور شمولي وكلي ينظر إلى الجزئي في علاقته مع الكلي، والخاص في علاقته مع العام. فالمواقف السياسية قد يكون منبعها وعائها الاجتماعي، إذ تكون أحياناً معبره عنه وعما يعتمل في داخله من نوازع وتفاعلات، وقد تكون معبرة أحياناً عن تأثيرات ومواقف وقتية وعرضية، كتأثير مواقف وسياسيات ومصالح مجمل القوى المحلية، والإقليمية، والدولية، إذا برهن البحث أن البيئة المحلية التي تعمل في إطارها القوى السياسية سليمة،

وخالية من الثغرات، فالخلل قد يكون من البيئة المحلية نفسها، ومن واقعها الاجتماعي، وقد يكون من نتاج معطيات وعوامل عرضية ووقتية، فرضتها ظروف محلية ودولية وإقليمية طارئة.

إن من شأن توظيف هذه المنظومة الثلاثية أن يساعدنا على الاقتراب من طبيعة وكنه المشكل الذي نحن بصدد بحثه، ومعالجته، بهدف الوقوف على طبيعة، وكنه المشكلة قيد البعث وامتداداتها الاجتماعية والثقافية إن وجدت.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم المشكلة المتمثلة في النزعة الانفصالية، ومعرفة مدى عمقها في واقع المجتمع اليمني، ومعرفة ما إذا كانت مسألة عرضية أم أنها مسألة مزمنة ذات أبعاد اجتماعية، سوف تظل تطل برأسها بين فترة وأخرى، تستدعي وضع واجتراح الحلول لها،

خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة منهجية، وتوطئة تمهيدية، وخاتمة، وثلاثة أجزاء هي:

أولاً: بداية الحركة الوطنية والتعامل مع مشكل التجزئة.

ثانياً: تطور الحركة الوطنية وتراجع مشروع التجزئة.

ثالثاً: الجبهة القومية وصعود اليسار وترحيل مشروع الوحدة.

تمهيد

سياسة الاستعمار البريطاني ومصالح القوى المحلية وصناعة مشكل التجزئة

في هذه الجزئية التمهيدية التي تسبق ميلاد الحركة الوطنية، سيحاول الباحث معرفة كيف بدأ مشكل التجزئة، وكيف ساهم كل من الاستعمار البريطاني، ونظام الإمامة في شمال اليمن، والقوى المحلية في جنوبه في ميلاد وبروز هذا المشكل؟

ظلت جنوب اليمن منذ أقدم العصور جزءاً لا يتجزأ من اليمن الطبيعية، ولم تنفصل عن الشمال إلا في فترات ضعف السلطة المركزية وانحلالها، نتيجة النزاعات القبلية والصراع على السلطة، وهي حالات نادرة، وانفصلت هذه المنطقة عن اليمن نهائياً في سنة 1728م[1]، عندما أعلن سلطان لحج استقلاله عن إمام اليمن أسوة بسلاطين يافع العلياء، ويافع السفلى، والبيضاء، وأبين. وعندما أحتلها البريطانيون أطلقوا عليها اسم مستعمرة عدن ومحمياتها، وهي التسمية التي استخدمت في المراسلات البريطانية. وفي عام 1947م ظهر مسمى الجنوب العربي، وقد تبنتها رابطة أبنا الجنوب العربي، لهدفين أولهما القضاء على النزعة المناطقية الذي يثيرها مسمى تسمية عدن والمحميات، لما تتضمنه من معاني التجزئة، ولمحاولة إزالة الحدود الوهمية بين الإمارات، والتأكيد على عروبة المنطقة[2]، وثانيهما رفضها لمبدأ الوحدة مع الشمال. وكرد فعل على هذه التسمية التي تكرس فصل الجنوب عن الشمال استخدمت القوى الوطنية مسمى الجنوب اليمني، لتأكيد وحدة الأرض اليمنية على الصعيدين الجغرافي والإنساني، وأضيفت لها كلمة محتل[3] للتأكيد على واقع الاحتلال، ولنزع المشروعية عن سلطة الاستعمار البريطاني وإعطاء مشروعية لمقاومتها.

أخذت بريطانيا تتطلع إلى احتلال مرفأ عدن منذ نهاية القرن السابع عشر، خشية من أن يقطع الفرنسيون عليها الطريق إلى الشرق، وعندما احتل نابليون بونابرت مصر عام 1798م، قامت بريطانيا باحتلال جزيرة بريم، الواقعة عند مدخل باب المندب عام 1799م [4]، ولكنها ما لبثت أن انسحبت منها عقب انسحاب الفرنسيين من مصر[5]. إلا أن مخاوفها ما لبثت أن تجددت مع بدء محمد علي باشا والي مصر بالتوسع في شبه الجزيرة العربية في ثلاثينيات القرن الثامن عشر، حيث وصلت القوات المصرية إلى منطقة الحجرية فأصبحت تهدد بشكل مباشر مدينة عدن، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى الطلب من والي مصر سحب جيوشه من اليمن إلا أنه رفض [6]، فطلبت من السلطان محسن فضل العبدلي عام 1939م شراء مرفأ عدن، التي كانت عدن تابعة لسلطنته، كي تقيم فيه مستودع للفحم إلا أنه رفض، ، ثم ما لبثت أن طلبت منه تعويضاً مجحفاً على سفينة كانت تحمل حجاجاً من الهند جنحت في ساحل أبين وقام الأهالي بنهبها [7]، فقامت باحتلال مرفأ عدن في 19يناير 1939م، بعد مواجهة غير متكافئة مع قوات السلطان العبدلي، سلطان لحج. حيث كانت القوات البريطانية المهاجمة قوة نوعية تتكون من 750 جندياً

---

1 – إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني، 1945–1967م، جامعة بغداد، بغداد، 1979م، ص19. لمزيد من التفاصيل حول البنية القبلية لجنوب اليمن في ذلك التاريخ أنظر: حمزة علي لقمان، تاريخ قبائل جنوب اليمن وحضرموت، ط2، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، 2009م، ص 228 وما بعدها.

2 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 20.

3 – العبيدي، ص 21.

4 – قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، بدون تاريخ، ص24.

5 – إريك ماكرو، اليمن والغرب 1571– 1962م، تعريب حسين عبدالله العمري، هورت أند كامبني، لندن، 1978م، ص50.

6 – هارولد يعقوب، عدن، جنوب اليمن في ملوك العرب، جـ1، ط1، ترجمة أحمد المضواحي، دار النهضة العربية، دمشق، 1967م، ص 45.

7 – جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م، ص 81.

مزودين بالمدافع وبالخبراء والفنيين العسكريين، قامت بخوض معركة خاطفة تمكنت فيها من سحق قوات العبدلي التقليدية وقتل 139 من قواته وجرح 25آخرين، واعتقال العبدلي نفسه ووضعه في السجن، ولم تخسر بريطانيا فيها سوى 15فرداً بين قتيل وجريح مقابل[1]. وكانت عدن وقتها قرية يتراوح عدد سكانها بين 500 و 600 نسمة[2]، وعقدت معاهدة مع العبدلي بعد أن فشل في طرد البريطانيين بهجوم مضاد تعهد بموجبها بعدم مقاومة السلطات البريطانية، وأن يكون مسئولاً عن أمن الطرقات، وألا يجري مراسلات أو يوقع معاهدات مع أي دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية، وألا يقوم بالتصرف بالبيع أو الرهن أو الإيجار لأي من أراضيه لأي دولة أو أحد رعاياها إلا بعد التشاور مع الحكومة البريطانية، مقابل أن تتعهد الحكومة البريطانية بحمايته وأن تدفع له مرتباً سنوياً يبلغ 6500 ريال[3]، وقامت بعدها بعقد سلسلة معاهدات حماية مماثلة بينها وبين سلاطين وأمراء ومشايخ جنوب اليمن التي كانت تتوزع بين 23 كياناً[4]. كما أبقت على تلك المحميات في وضع متأخر، فلم تعلم سكانها، ولم تحاول تحاول الدفع بها في طريق النمو، تحت دعوى عدم التدخل في الشؤون الداخلية[5]، فلم يوجد في جنوب اليمن منذ احتلاله عام 1939م وحتى استقلاله عام 1967م سوى مدرستين ثانويتين في عدن، واحدة للبنين وأخرى للبنات، كانت تستوعب بضع مئات من الطلاب، وكان الهدف من إنشائهما توفير بعض الكتبة والموظفين لمساعدة سلطات الاحتلال في الأعمال الإدارية، أما في المحميات فلم توجد سوى بعض المدارس الابتدائية الأشبه بالكتاتيب[6]. وفي مجال الصحة كان هناك أربع مستشفيات في عدن هي مستشفى الملكة اليزابيث، ومستشفى سلاح الطيران، ومستشفى الإرسالية الاسكتلندية، ومستشفى مصافي البترول، أما في المحميات التي يتوزع بها معظم السكان البالغ عددهم نحو 800 ألف نسمة فلم توجد بها سوى أربع عيادات في كل من المكلا وأبين ولحج وسيؤن[7]. ووجدت شبكة طرق جيدة ولكن في مدينة عدن وحدها لخدمة حركة تموين السفن [8]، أما في المحميات فبقيت وسيلة النقل الغالبة هي الحيوانات[9]. ويبدو أن الهدف من ذلك هو الإبقاء على وضع التبعية، وعلى النزعة الاستقلالية لتلك المناطق، وكانت سياستها تقوم على مبدأ معاهدة ولاء، مقرونة بالعطاء، ثم الاستيلاء، وعلى مبدأ تحريض القبائل الموالية على المعادية فلا تحتاج إلى جيش كبير للمحافظة على واقع الاحتلال، وعلى مبدأ إخافة الأقلية من الأكثرية وتوظيفها لخدمة الاحتلال[10]. كما عمدت بريطانيا إلى محاولة تغيير التركيبة السكانية عبر قانوني الهجرة والمواطنة[11]، اللذان فتحا أبواب عدن أمام الهجرة الأجنبية، وأغلقاها أمام هجرة أبناء الشمال، وأبناء المحميات، حيث استقدمت إلى عدن الهنود والباكستانيين والإيرانيين بالإضافة إلى الأوربيين واليهود الذين أمسكوا بمفاصل الإدارة،

---

1 – جاد طه، مصدر سابق، ص 115، 127.

2 – فيصل جلول، اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000م.، ص 82.

3 – نص المعاهدة الموقعة بين الحكومة البريطانية والسلطان محسن فضل العبدلي، في 18 يونيو 1939م، في "قحطان عبد اللطيف الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، مصدر سابق، ص 34، 35".

4 – إريك ماكرو، مصدر سابق، ص 110.

5 – جان جاك بيربي، جزيرة العرب، ط1، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960م، ص 185.

6 – جاد طه، مصدر سابق، ص 375، 376.

7 – قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن، عدن والإمارات، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، 1962م، ص 69، 83.

8 – جاد طه ، مصدر سابق، ص 377.

9 – قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن، عدن والإمارات، مصدر سابق، ص 123.

10 – إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص31–33.

11 – قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن، عدن والإمارات، مصدر سابق، ص 172.

وسيطروا على مجمل النشاط الاقتصادي، وكانوا أفضل من يتعاون مع الاحتلال[1]. ورغم هذه الجهود فلم تزد نسبة الأجانب في المدينة عن 15٪ من مجموع سكانها[2]، ويبدو أنها كانت تهدف من محاولة تغيير التركيبة السكانية لمدينة عدن، إلى زيادة عدد سكانها من غير اليمنيين إلى الحد الذي يمكنهم من المطالبة في أن يكونوا طرفاً في تحديد مستقبل المدينة، التي كانت بريطانيا تسعى إلى عزلها عن اليمن. ولم يعترف العثمانيون بالاحتلال البريطاني وقاموا بتجريد عدة حملات ضد بريطانيا، وفي عام 1902م تم تشكيل لجنة مشتركة لتثبيت الحدود، واستمرت هذه اللجنة في عملها حتى مارس عام 1904م، حيث تم الاتفاق بين الطرفين على خط الحدود، وتمت المصادقة على هذا الاتفاق في 9 مارس 1914م. إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى ووقوف تركيا إلى جانب ألمانيا، لم يضع هذه الاتفاقية موضع التطبيق الفعلي، فاندلعت المواجهات بينهما، وتمكنت تركيا من اكتساح معظم أراضي الجنوب، فاحتلت الضالع والحواشب ولحج ووصلت قواتها في 6 يوليو 1915م إلى منطقة الشيخ عثمان. لكن البريطانيين كان لديهم في عدن 14 ألف جندي جيدي التسليح[3]، وكان لديهم الخبرة والقدرة المالية على شراء وتأليب القبائل ضد ضد الأتراك، بالإضافة إلى الظروف الجوية القاسية، أجبر الأتراك على الانسحاب. وبعد هزيمة بريطانيا في الحرب الأولى واستقلال شمال اليمن طالب الإمام يحيى حميد الدين بإعادة عدن ومحمياتها باعتبارها جزء لا يتجزأ من التراب اليمني، وأكد أن البريطانيين اغتصبوها بالقوة كما اغتصبها الأتراك من قبل، وأنه لا يعترف بالمعاهدات التي عقدها البريطانيون مع العثمانيين، ومن ضمنها معاهدة الحدود التي وصفها بأنها تمت بين طرفين مغتصبين،[4] لا حق لهما في التصرف في أرض اليمن. إلا أن البريطانيين اعتبروا شمال اليمن المستقل وريث الدولة العثمانية وملتزم بكل المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية معهم، ووصفوا خلافهم مع الإمام بأنه خلاف حول تحديد الحدود، في حين رفض الإمام هذا التوصيف وأصر على استرجاع كامل تراب جنوب اليمن، فرد البريطانيون عام 1918م بضرب موانئ الحديدة واللحية والصليف والمخا في الشمال[5]، وقاموا بتسليم ميناء الحديدة لعدو الإمام وحليفهم الإدريسي. فرد الإمام بتزويد القبائل في الجنوب بالمال والسلاح وطالبهم بالتعاون معه لطرد الاحتلال واستعادة أراضي الجنوب[6]، ولقيت دعوته هذه قبولاً فتمكن بمعانة القبائل عام 1926م من السيطرة على مناطق واسعة في المحميات الغربية وبالذات في الضالع والعواذل، ولحج[7]. مما دفع بريطانيا إلى تشكيل وحدات عسكرية محلية تحت قيادة ضباط بريطانيين، وتوجيه ضربات جوية لقوات الإمام يحيى والمناطق القبلية المتحالفة معه، وقصف مدن ومناطق في شمال اليمن، في الفترة من 1928وحى 1934م[8]. وتزامن مع هذا ارتكاب الإمام يحيى أخطاءً كبيرةً حيث حيث طلب من الأهالي في المناطق المحررة تسليم ضريبة الزكاة، وكانت بريطانيا لا تطالبهم بشيئ، ولا تفرض عليهم أي التزامات مالية، وطلب من المشائخ تسليم الرهائن[9]، وأوكل إدارة المناطق المحررة إلى إقطاعيين ورجال دين ما

---

1 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 55، 56.

2 – قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن، عدن والإمارات، مصدر سابق، ص 111.

3 – د. جاد طه، مصدر سابق، ص 341.

4 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص39، 40.

5 – نفس المصدر، ص 40.

6 – علي الصراف، اليمن الجنوبي من الاستعمار إلى الوحدة، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، 1992م ص38.

7 – إريك ماكرو، مصدر سابق، ص 117،118.

8 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 38.

9 – د. عبد العزيز قائد المسعودي، معالم تاريخ اليمن المعاصر،1905– 1948م، ط1، مكتبة السنحاني، صنعاء، 1992م، ص 161.

لبثوا أن سيطروا على الأرض التي كان الأهالي يدافعون عنها، وقاموا باستغلال الأهالي، فتراجع تأييدهم له[1]، ومن ثم تراجعت قواته التي أصبحت تفتقر إلى الدعم الشعبي. ولموازنة النفوذ البريطاني قام بالاتصال بالايطاليين عام 1926م وعقد معهم معاهد اعترفت بموجبها إيطاليا باستقلال سلطة الإمام عن تركيا، ونظمت التبادل التجاري بين البلدين، وعقد معاهدة مماثلة مع الاتحاد السوفيتي[2]، فرد البريطانيون عام 1928م، بقصف مدن تعز، ويريم، وإب وإب والمناطق المجاورة لها. وتزامنت هذه السياسة مع تزايد الضغوط العسكرية السعودية من الشمال، فرضخ الإمام للأمر الواقع ووقع معاهدة مع بريطانيا عام 1934م اعترف بموجبها ببقاء المحافظات الجنوبية تحت حماية بريطانيا لمدة أربعين عاماً، مقابل أن تعترف بريطانيا بسلطته على شمال اليمن[3].

وبالإضافة إلى دور بريطانيا وأخطاء الإمام يحيى في صناعة مشكل التجزئة فإن المصالح الضيقة للسلاطين والأمراء والمشايخ كانت تكرس هذا الواقع، فعندما تغيرت سياسة بريطانيا تجاه الجنوب في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، بهدف التخفيف من أعبائها المالية، وتأهيل الجنوب للمساهمة في مواجهة التحديات العسكرية المحدقة بالمنطقة، قاوم هذا التوجه السلاطين والأمراء خشية أن يؤدي دمجهم في كيان أكبر إلى الحد من صلاحياتهم في التعامل مع رعاياهم، وأن يمتد نفوذ هذا الكيان إلى شؤون مناطقهم الداخلية. ففي عام 1925م، عندما طرح المقيم في عدن البريطاني ضرورة دمج المحميات تحت غطاء تسهيل إدارتها[4]، وكرر هذا الطرح عام 1930م، لقيت الفكرة معارضة من قبل الأمراء والسلاطين خشية إضعاف نفوذهم. وظلت هذه المعارضة قوية إلى أن جاء احتلال إيطاليا للحبشة عام 1937م، وتزايد المخاوف من أن تنشغل بريطانيا بصراعاتها الأكثر أهمية داخل القارة الأوربية حيث كانت القارة على أبواب الحرب العالمية الثانية، فتصبح جنوب اليمن المفككة إلى كيانات صغيرة محل أطماع من قبل إيطاليا، وبالتالي خفت المعارضة وأصدرت بريطانيا مرسوماً ملكياً، يقضي بتحويل السلطنات والمشيخات والإمارات إلى محميتين هما المحمية الغربية، والمحمية الشرقية، وتضم كل منهما خمسة كيانات[5]. وفي أوائل الخمسينيات قدم قدم مستشار المحمية الغربية مشروعاً يقضي بتشكيل حكومة ومجلس تشريعي لكل من المحميتين الشرقية والغربية، على أن يكونا معينين ويتبعان المندوب السامي العام في مدينة عدن، وعقد مؤتمر لهذا الغرض حضره ثمانية عشر حاكماً من حكام المحميات[6]، إلا أن هذا المشروع لقي مقاومة من قبل السلاطين والأمراء، فأعيد طرحه مرة أخرى عام 1954م[7] ولكنه ظل محل مقاومة من قبل السلاطين والأمراء ولنفس الأسباب.

ولم تصبح فكرة الاتحاد أكثر قبولا إلا بعد عام 1956م، حيث برزت عوامل جديدة جعلت فكرة الاتحاد أكثر قبولاً من ذي قبل، منها انتهاء العزلة التي كانت تعاني منها البلاد بفعل حركة الهجرة العائدة إلى الجنوب، وبفعل انتشار جهاز الراديو، وقيام ثورة يوليو في مصر عام 1952م، وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وقيام ثورة يوليو تموز في العراق عام 1958م، واكتساح المد القومي للمنطقة العربية، واستمرار مطالبة شمال اليمن باستعادة

---

1 – علي الصراف، ص 38.

2 – نص المعاهدتين اليمنية الإيطالية، الموقعة في 21 أكتوبر عام 1926م، والمعاهدة اليمنية الروسية الموقعة في الأول من نوفمبر 1927م في "د. سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، 1904– 1948م، ط4، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ص 526، 527، و 536 على التوالي".

3 – نص معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين اليمن وبريطانيا في "د. سيد مصطفى سالم، مصدر سابق، ص 541".

4 – ل. فالكوفا، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، دار الهمداني، عدن، 1984م، ص 23.

5– علي الصراف، ص 50،40،41،42.

6 – إريك ماكرو، مصدر سابق، ص 202.

7 – ل. فالكوفا، مصدر سابق، ص 24.

أراضي الجنوب[1]. فرأت بريطانيا أن قيام كيان اتحادي سيضع حداً لهذه المطالب، بالإضافة إلى إدراك بريطانيا أن وقت الاستعمار التقليدي قد أزف وأن من مصلحتها قيام دولة ترتبط معها بمعاهدة صداقة وتضمن بقاء قاعدتها العسكرية في عدن، ورأى السلاطين أن بقاءهم في حالة تفتت قد يؤدي إلى ابتلاع وتذويب كياناتهم ضمن مشاريع أكبر. وبالتالي أُقر المشروع الاتحادي بصفة نهائية في 11 فبراير عام 1959م، وجُعلت رئاسة الاتحاد دورية بين السلاطين[2]، وشُكلت حكومة اتحادية[3]، وعُقدت معاهدة حماية وتعاون مع بريطانيا في العام نفسه[4]. ودخلت الاتحاد ست إمارات من أصل إحدى عشر هي بيحان، والضالع، والفضلي، والعوذلي، ويافع السفلى، والعوالق العلياء، وفي فبراير عام 1960م انضمت إلى الاتحاد العوالق السفلى، والعقربي، ودثينة، وفي أبريل عام1961م انضمت إمارة الواحدي[5]، وفي يناير 1963م انضمت مستعمرة عدن[6]، وعليه فإن النزعة الانفصالية هي نتاج عوامل طارئة ودخيلة تمثلت في الاستعمار، والإمامة، وسلاطين وأمراء المناطق المتمسكين بسلطاتهم المطلقة على مناطقهم.

أولاً: بداية الحركة الوطنية والتعامل مع مشكل التجزئة

سيحاول الباحث في هذه الجزئية الوقوف على طبيعة الظروف والملابسات التي ولدت فيها الحركة الوطنية، وكيف تعاملت تلك الحركة الوليدة مع مشكل التجزئة؟

---

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 52.

2 – قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن، عدن والإمارات، مصدر سابق، ص 225.

3 – علي ناصر محمد، عدن التاريخ والحضارة، ط2، وزارة الثقافة، صنعاء، 2010م، ص 276.

4 – نص المعاهدة الموقعة بين دولة الاتحاد وبين حكومة بريطانيا في " قحطان محمد الشعبي، عدن والإمارات، مصدر سابق، ص 141وما بعدها".

5 – ل. فالكوفا، مصدر سابق، 29.

6 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 57.

في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأت ظاهرة تجمع الأدباء والمثقفين ونقاشاتهم في المقاهي العامة، ثم ما لبث هؤلاء أن أسسوا نوادي أدبية وثقافية، ومن هذه النوادي نادي الإصلاح الحضرمي، والنادي الثقافي، ونادي الإصلاح الإسلامي، ونادي شباب التواهي[1]. ولكن سرعان ما تحول نشاطها من نشاط ثقافي وأدبي إلى نشاط سياسي، حيث أخذت تطالب سلطات الاحتلال بتوظيف اليمنيين في الوظائف الحكومية المقصورة على الانجليز والأجانب، وأخذت تجمع تبرعات للثورتين الفلسطينية والجزائرية، ثم أخذت ترفع شعارات مناوئة للاستعمار مثل أرض العرب للعرب[2]. ثم أخذت الجمعيات في الظهور، ومن أبرز الجمعيات التي ظهرت في ثلاثينيات القرن العشرين، جمعية الأخوة والمعاونة، وجمعية التعارف الحضرمية، وجمعية الفضائل الإسلامية، وجمعية الحق، وكان هدفها نشر التعليم ومحو الأمية، وإنشاء المشاريع الاقتصادية الصغيرة، إلا أن نشاطها ما لبث أن أخذ أبعاداً سياسية، فأخذت تطالب بالإصلاح السياسي، وإنشاء مجالس تشريعية في السلطنات، وتحديد نسبة الرسوم والضرائب، ورفع الأجور والمرتبات[3]. وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت جمعيات أكثر تأثيراً مثل الجمعية الإسلامية، والجمعية العدنية، والأولى أسسها محمد عبد الله المحامي عام 1947م وهو باكستاني الأصل، وكان لها طابع ديني، قوامه شعار الأخوة الإسلامية، وبدأ اهتمامها أولاً بقضية كشمير، إلا أنها ما لبثت أن رفعت مطالب مناوئة للوجود الاستعماري. والثانية تأسست كرد فعل على تأسيس الأولى عام 1947م، ومؤسسها هو محمد علي لقمان وهو هندي الأصل، ووصل عدد أعضائها إلى ثلاثة ألف عضو، وأصدرت صحيفتي فتاة الجزيرة والقلم العدني، واستقطبت تجار الجاليات من هنود وصوماليين وغيرهم[4]. ورفعت الجمعية شعار عدن للعدنيين، وكانت تطالب سلطات الاحتلال بعدم منح الجنسية العدنية إلا لمواليد مدينة عدن، ورعايا الكومنولث البريطاني، وعدم منحها لأبناء الشمال، وأبناء المحميات، وأخذت تطالب باستقلال مدينة عدن وفصلها عن محيطها العربي، وربطها بالكومنولث البريطاني، بحجة عدم وجود تجانس ثقافي وحضاري بين مدينة عدن ومحيطها العربي[5]، وكانت الجمعية تخشى من أن يتم تذويب الجاليات الأجنبية في محيط عربي غالب في حالة دمج المدينة في كيان أكبر. ثم ما لبثت أن انحلت وقام على أنقاضها حزب المؤتمر الشعبي الدستوري برئاسة علي محمد لقمان، والحزب الوطني الاتحادي برئاسة حسن البيومي، واستمر الأول في تبني أفكار الجمعية التي انبثق عنها، فتخلت عنه بريطانيا بعد أن أصبحت تؤيد فكرة دمج عدن في كيان أكبر، وانحازت إلى الثاني الذي كان يطالب بضرورة دمج عدن في الاتحاد المزمع قيامه، مع الاحتفاظ لعدن بوضع مميز، كما وافق على بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في عدن[6]، التي كان يتواجد بها نحو 45 ألف جندي، وعارض بشدة مبدأ الكفاح المسلح ووصفه بالنشاط الهدام [7]، وكان له صحيفتان ناطقتان باسمه هما الكفاح واليقظة[8]، وقد تلاشى كلا كلا الحزبين لاحقاً مع تقدم الحركة الوطنية.

---

1 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 101،102،103. وفيتالي ناؤمكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، ترجمة دار التقدم، دار التقدم، موسكو، 1984م، ص38.

2 – د. إبراهيم خلف العبيدي، ص101،102،103..

3 – نفس المصدر، ص 104،105.

4– علي الصراف، مصدر سابق، ص 78.

5 – د. سيف علي مقبل، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004م، ص 125، 126..

6 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 79.

7 – محمد سعيد عبد الله، عدن كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية، دار ابن خلدون، بيروت، 1989م، ص 65. و د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 154– 156.

8 - د. سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 146.

كما قامت بريطانيا من جانبها بالدفع بجنوب اليمن في طريق التطور الدستوري طبقاً لحساباتها، وفي هذا الإطار قامت بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية وتحديداً في عام 1947م باستحداث أول مجلس تشريعي كل أعضائه معينين من قبل الحاكم البريطاني[1]، مهمته مساعدة الحاكم العام البريطاني في إدارة شؤون المستعمر. إلا أن المجلس كان يصدر توصيات، وكان يحق للحاكم العام رفضها، شريطة إبداء أسباب الرفض لوزير المستعمرات في الحكومة البريطانية. وكان المجلس محدود العدد، ويتكون تحديداً من 11 عضواً، منهم المدعي العام، وأمين المالية، وقادة القوات البريطانية، ورؤساء الجاليات الأجنبية، وبعض الموظفين العموميين، وفي عام 1955م سمحت سلطات الاحتلال بانتخاب أربعة أعضاء من إجمالي عدد أعضاء المجلس[2]، ثم استحدثت مجلس وزراء معين[3]، غير أن الكلمة الفاصلة ظلت للمندوب السامي البريطاني،

ولم تكن مثل هذا التوجه المناطقي والتشطيري يحظى بشعبية في جنوب اليمن بين اغلب السكان، الذين فشت بينهم التطلعات الوطنية والقومية، بحكم انتشار جهاز الراديو وعودة الطلاب المبتعثين من الخارج، ووجود المثقفين والمعارضين لحكم الإمامة من أبناء الشمال، حيث لجأ إلى عدن الكثير منهم في عام 1943م، نتيجة ملاحقة الإمام لهم وأسسوا حزب الأحرار اليمنيين عام 1944م، كما شكلوا الجمعية اليمنية الكبرى، وأصدروا صحيفة صوت اليمن، وفي عام 1946م وصل إلى عدن سيف الإسلام إبراهيم ابن الإمام أحمد، وأعلن تأييده لمطالب الوطنيين الإصلاحية. وكانت بريطانيا في البداية ترى في استضافة المعارضة الشمالية ورقة تضغط بها على الحكم الامامي في الشمال، ورفضت طلبا للإمام بطردهم بحجة أنهم لم يتعدوا حدود التعبير عن آرائهم، لكن تبنيهم لأفكار وطنية وقومية وتحررية أسهم في بلورة هذه الأفكار المعادية للاستعمار، فأخذت بريطانيا تتبرم من وجودهم، ولما رد الإمام على بريطانيا بدعم القبائل المناهضة للجود الاستعماري، قامت بريطانيا بالتوصل مع الإمام إلى صفقة تم بموجبها توجيه بريطانيا إنذاراً إلى الصحف التي تنتقد حكم الإمام تهدد فيه بإغلاق من لم يمتثل منها منها، مقابل أن يكف الإمام عن دعم قبائل الجنوب، وأن يقوم بمنع شيوخ القبائل الذين يستضيفهم في الشمال من تحريض القبائل في الجنوب ضد الاستعمار، وهو ما خلق قناعة لدى أبناء الشمال والجنوب بضرورة توحيد جهودهم تجاه الاستعمار والإمامة[4]. وبعد فشل ثورة 1948م في الشمال قام معارضو الإمام من أبناء الشمال بتأسيس حزب الاتحاد اليمني، وعندما انبثقت الجبهة الوطنية المتحدة انضم إليها ومارس نشاطه من خلالها، فأسهم في بلورة الأفكار الوحدوية بين أبناء الشمال والجنوب[5].

وفي هذا الإطار بدأت تظهر أحزاب تدعو إلى الوحدة ومنها حزب الوحدة الحضرمية، وحزب الرابطة الحضرمية، وحزب السادة، وهيئة وحدة حضرموت، وأخذت تدعو إلى وحدة حضرموت المكونة من سلطنتي القعيطي والكثيري، وإلى ضمها بعد توحيدها مع الشمال، وعقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض، منها مؤتمر الإصلاح الحضرمي الأول عام 1927م، ومؤتمر الإصلاح الحضرمي الثاني عام 1928م. إلا أن سلطاني السلطنتين رفضا مبدأ دمج السلطنتين،

---

1 – ل. فالكوفا، مصدر سابق، ص 35.

2 – د. جاد طه، مصدر سابق، ص 360.

3 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 15، 16

4 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 100.

5 – د. إبراهيم خلف العبيدي، ص 120.

حيث اشترط سلطان السلطنة القعيطية دخول سلطنة الكثيري تحت سيادته، وأسس الحزب الوطني القعيطي عام 1946م، وضم إليه لفيف من كبار التجار والملاك والموظفين، وجعل هدفه الدفاع عن العرش[1]، واتهم سلطان السلطنة الكثيرية الانجليز بالتآمر على سلطته باسم الوحدة[2]. وفي عام 1950م تأسست رابطة أبناء الجنوب العربي، لمواجهة الحركة الانفصالية التي تبنتها وروجت لها الجمعية العدنية[3]، وانظم إليها لفيف من خريجي الجامعات العربية وبعض النقابيين، وكان من مؤسسي الرابطة عبد الله باذيب ذو التوجه الماركسي، وقحطان محمد الشعبي، ذو التوجه القومي، ومحمد علي الجفري قاضي قضاة لحج وخريج جامعة الأزهر، والذي ترأس الرابطة[4]، فكانت تضم أوائل البعث والقوميين، وأوائل اليسار، وأيدهم أصحاب رؤوس الأموال في المحميات[5]. وحددت الرابطة هدفها بإنشاء دولة مستقلة في جنوب الجزيرة العربية تشمل عدن والمحميات[6]، وأن الوسيلة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في النضال السلمي، عبر تحريك الجماهير، وتنظيم المظاهرات، وعقد الاجتماعات، وتقديم العرائض لسلطات الاحتلال[7]. وكانت الرابطة في هذه المرحلة على رأس الحركة الوطنية، ونجحت في تعبئة الرأي العام ضد الإدارة البريطانية، والضغط على الإدارة البريطانية لجعل اللغة العربية اللغة الرسمية بدلا من الانجليزية، والدعوة إلى تأسيس النقابات العمالية للدفاع عن حقوق العمال، والقضاء على الحركة التبشيرية[8]. إلا أن الرابطة، بقيادة الجناح التقليدي التقليدي فيه، لم تستطع اللحاق بالحركة الوطنية التي أصبح مطلب الوحدة مع الشمال على رأس مطالبها، وبالتالي لم تحظ بثقة لا القوميين ولا الوطنيين بسبب موقفها المتناقض من الوحدة، الذي يؤكد على عروبة الجنوب ويرفض يمنيته، فقد كانت ترفع شعار الوحدة العربية الشاملة، وفي الوقت نفسه ترفض مبدأ الوحدة مع شمال اليمن. وفي عام 1955م دخلت الانتخابات التشريعية التي لم تشارك فيها سوى الجمعية العدنية[9]، وكان قرارها هذا غير مقبول على الإطلاق من قبل كافة القوى الوطنية، فالمجلس التشريعي المزمع انتخابه يتكون من 12 عضواً، إلا أن أربعة مقاعد فقط هي التي تُشغل بالانتخاب والبقية معينين من قبل الحاكم البريطاني. كما أن السلطات البريطانية قصرت حق الانتخاب على مواليد مدينة عدن، والصوماليين والهنود، وحرمت أبناء المحميات وأبناء شمال اليمن من المقيمين فيها من حق الاقتراع[10]، وكان أبناء الشمال يتواجدون بكثافة في المحميات، وكان تركزهم أكثر في مدينة عدن، كونها منطقة جذب لليد العاملة. وبالتالي أصبح من يحق لهم حق الاقتراع بعد هذا الاستبعاد الجائر 21.5 ألف شخص، من أصل 180 ألف شخص، الذين هم في السن القانونية من سكان المدينة، وفي ظل هذا الوضع دخلت الرابطة الانتخابات التي وصلت نسبة المقاطعة فيها إلى 73٪، وحصلت على ثلاثة مقاعد من أصل أربعة[11]، فكان

---

1 – د سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 108.

2 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 76.

3 – انفس المصدر، ص 113.

4 – سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م، ص 231، وفيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 43.

5 – د. إبراهيم خلف العبيدي ، ص 114.

6 – د. سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 135.

7 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 44.

8 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص115،116. لمعرفة المزيد عن الرابطة والأحزاب التي تفرعت منها أنظر: قادري أحمد حيدر، الأحزاب القومية في اليمن، النشأة، التطور، المصائر، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2010م، ص 24، وما بعدها.

9 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 121.

10 - د. جاد طه، مصدر سابق، 160، 162.

11 – نفس المصدر،، ص 160، 162.

الكل مجمع أن العملية الانتخابية برمتها مسألة عبثية، لا من حيث إدارتها فقط وإنما من حيث جدوى وجودها من حيث الأساس، وبالتالي أدت تلك المشاركة إلى انهيار شعبيتها فأصبحت قيادة بدون قاعدة. كما أن قادتها أخذوا يسعون إلى جمع المال حيث استولت قيادتها على المعونة التي منحها اتحاد العمال العرب للمؤتمر العمالي والبالغة عشرة ملايين جنيه مصري[1]، مما زاد من تدهور مكانتها. وبدلاً من أن تتلافى قيادتها هذا الوضع وتغير من سياستها أصدرت عام 1956م بياناً أكدت فيه على نهجها ومطالبها المتمثلة في منح أبناء الجنوب حقهم في تقرير المصير، وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في جنوب اليمن، مما أدى إلى خروج من بقي فيها من الوطنيين ولم يبق فيها بعد هذا التاريخ سوى السلاطين والزعماء التقليديين. وانتهى وجودها في جنوب اليمن بعد أن نفت بريطانيا عام 1956م رئسها محمد علي الجفري، الذي افتتح مكتباً للرابطة في القاهرة ركز نشاطه في المجالين العربي والدولي[2]. إلا أن إنجازها تمثل في تجاوز الانتماءات المحلية الضيقة، التي حل محلها شعار وحدة الجنوب اليمني.

والملاحظ هنا أن هذه المرحلة قد بدأت بحركة ثقافية ما لبثت أن تطورت إلى حركة سياسية، سارت في مسارين متضادين، الأول ينادي بالتجزئة على أساس تبني الكيانات الصغيرة، والثاني ينادي بالوحدة ضمن مشاريع أكبر، وانتهت هذه المرحلة بأفول المشاريع الصغيرة لمصلحة كيان أكبر هو الجنوب اليمني، الذي كانت تختمر في داخله قوى تنادي بمشاريع تتعدى حدود هذا الكيان.

ثانياً: تطور الحركة الوطنية وتراجع مشروع التجزئة

سيحاول الباحث في هذه الجزئية تتبع بداية وتطور ومسار القوى الجديدة، كالقومية، والبعث، واليسار التي رفدت مسار الحركة الوطنية، وكيف تعاملت مع مشكل التجزئة؟

بدأت الأفكار الماكسية تتسلل إلى اليمن منذ مطلع الخمسينيات عبر الطلبة العائدين من الخارج، والقيادات النقابية التي أتاحت لها المؤتمرات العربية والدولية فرصة الاحتكاك بقيادات ماركسية[3]. وفي نوفمبر 1955م أسس

1 – قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن، عدن والإمارات، مصدر سابق، ص 223.

2 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 119،120.

3 – نفس المصدر، ص173.

الجناح اليساري المنشق عن الرابطة والداعي إلى وحدة مع الشمال الجبهة الوطنية المتحدة، وذلك قبيل الانتخابات التشريعية التي جرت في نفس العام، وانضم إليه شخصيات من النقابات العمالية، والنوادي الشبابية[1]، وكان من أبرز هؤلاء عبد الله باذيب، ومحمد سالم علي الذي تولى رئاستها، ومحمد عبده نعمان الذي تولى الأمانة العامة، وعضوية زين صادق، وحسن باوزير، وعبدو خليل نعمان، ومحمد سعيد مسواط، وعبد العزيز باوزير، وبعض النقابيين أمثال عبد الله عبد المجيد الأصنج، وبعض أعضاء الاتحاد اليمني الذين كانوا يناوئون الإمامة في الشمال، [2]. وبما أن المؤسسين يدركون طبيعة الواقع المحلي والعربي المعادي للشيوعية فقد فضلوا تسمية الجبهة الوطنية على مسمى الحزب الشيوعي، ولم يتبنوا مبادئ الماركسية صراحة بل كانت مطالبهم أقرب إلى المطالب الوطنية والقومية، حيث طالبت الجبهة بالقضاء على الاستعمار، ورفضت مبدأ إنشاء كيان مستقل في الجنوب، وقالت بأن الوحدة واقع قائم لا يمكن إنكاره، كون قوام الطبقة العاملة في الجنوب هم أساساً من أبناء الشمال، وطالبت بتوحيد الجنوب مع الشمال[3]. ونجحت الجبهة في إفشال انتخابات 55م و59م التي لم يشارك فيها سوى مرشحي الإدارة البريطانية، والرابطة، والجمعية العدنية، كما نجحت في تأسيس أول تنظيم نقابي في اليمن عام 56م بجمع النقابات العمالية والتي وصل عددها إلى 32 نقابة تضم في صفوفها نحو 21.4 ألف عامل جلهم من أبناء الشمال، في نقابة واحدة[4]. وقامت بقيادة سلسلة ناجحة من الإضرابات، مما أقلق البريطانيين، فحاولوا احتوائها أو شقها، بعرض تسعة مقاعد من مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها 18 مقعداً، وإلغاء قانون الجنسية الخاص بمدينة عدن، مقابل تنازل الجبهة عن حق أبناء الشمال في ممارسة حقوقهم السياسية في مدينة عدن، فأحدث ذلك اختلافاً بين أعضاء الجبهة، إذ رأى بعضهم في العرض فرصة لدخول المجلس التشريعي والعمل من داخله، في حين رأى آخرون أن الحقوق السياسية لأبناء الشمال في عدن مبدأ أساسي للجبهة لا ينبغي التنازل عنه. وللحيلولة دون حدوث الانشقاق اتفقوا على عرض القضية موضع الخلاف على الإمام أحمد حميد الدين في الشمال، واتفقوا على أن يقبلوا العرض البريطاني في حالة تخلي الإمام عن دعمهم، وأرسلوا لهذا الغرض كلاً من محمد عبده نعمان وحسين باوزير إلى صنعاء، وقابلوا الإمام أحمد الذي أكد لهم على دعمه لهم وأعطاهم وثيقة تؤكد ذلك، وتؤكد بأن الجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن. الأمر الذي أثار حنق بريطانيا فقامت بسجن عبد الله باذيب الذي تمكن من الفرار إلى الشمال، ونفي الأمين العام للجبهة محمد عبده نعمان إلى الشمال[5] وقامت بإغلاق صحيفة البعث، وقيدت حرية الصحافة، وجعلت أعضائها عرضة للملاحقة والاستهداف. وتمكنت بهذه الضغوط من تفكيك الجبهة، وتفرقت قياداتها بين حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي أسسه عبد الله باذيب، والمؤتمر العمالي[6].

والمحصلة أن الجبهة قد شكلت نقطة تحول مهمة في مسار الحركة الوطنية، فقد أفشلت جهود بريطانيا في الدفع بالجنوب في طريق التطور الدستوري طبقاً لرؤية وحسابات بريطانيا، وطرحت قضية الوحدة مع الشمال بقوة ولأول مرة منذ انفصال الجنوب عن الشمال، وأضعفت القوى المناوئة للوحدة مثل الرابطة والجمعية العدنية، ودفعت بها في طريق التفكك والانهيار.

---

1 – د. سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 153.

2 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 122، وفيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 47.

3 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 96.

4 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 51.

5 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 124.

6 – نفس المصدر، ص 126.

ورغم التعددية السياسية الكبيرة في عدن حيث بلغ عدد الأحزاب 15 حزباً في مدينة لا يزيد عدد سكانها عن 200 ألف نسمة في الستينيات[1]، إلا أن بريطانيا كانت ترى في التعددية الكبيرة عامل إضعاف وتشتيت للوحدة الوطنية، وكانت لا تتردد في التضييق على الأحزاب التي ترى أنها تهدد مصالحها وتشكل خطراً على وجودها. وأمام هذا التضييق برز دور العمل النقابي في قيادة الحركة الوطنية، خصوصاً بعدما أصبحت عدن عقب الحرب العالمية الثانية هي قاعدة قوات الشرق الأوسط البريطانية، حيث تم توسيع الميناء، وإنشاء مصافي النفط، بالتالي أصبحت عدن هي المحطة الأولى في الشرق لتزويد السفن بالوقود، فزادت عمليات الشحن والتفريغ والتخزين فيها، حيث كانت عدن تستقبل ستة آلاف باخرة سنوياً تحمل نحو 26.3 مليون طن من البضائع[2]، وبالتالي ازدهرت الحركة التجارية فزاد الطلب على قوة العمل التي نمت من 8200 عامل عام 1946م إلى ما يقارب 80 ألف عامل في مطلع الستينات. ورغم أن السلطات البريطانية قد أصدرت قانون العمل عام 1948م، الذي حدد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور، إلا أن مسائل التأمينات الصحية والاجتماعية ومنح صاحب العمل حق الاستغناء عن العامل دون إبداء الأسباب، والتمييز بين العمالة الأجنبية واليمنية، حيث تمتعت الأولى بكافة الحقوق[3]، جعل هناك حاجة ملحة لإنشاء نقابات عمالية تدافع عن حقوق العمال اليمنيين، فولدت أول نقابة عام 52م، وهي نقابة عمال الطيران المدني، ثم تنامت فوصل عددها في 20 مارس 1956م، حين تكون مؤتمر عدن للنقابات، إلى 25 نقابة[4]، ثم ارتفع عددها عام 62م إلى 32 32 نقابة، وفي مارس 62 تم تأسيس الاتحاد العام للنقابات، برئاسة سالم زين وعضوية عبد الله الأصنج الذي تولى الأمانة العامة للإتحاد، وعبده خليل سليمان، وعلي عثمان جريرة، ومحمد سعيد مسواط وآخرين. وعقب تأسيسه مباشرة قاد سلسلة من الإضرابات بلغت 33 إضراباً استمرت ستة أشهر، وأدت إلى شل الحياة الاقتصادية في مدينة عدن[5]. ثم تحولت الإضرابات إلى مظاهرات ترفع مطالب سياسية، انضم إليها الطلاب، ثم الجمهور بشكل عام. وفي عام 55م طالب المؤتمر العام للنقابات بمقاطعة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها، ورفض حرمان أبناء الشمال من المشاركة السياسية، ورفض حق النقض الممنوح للمندوب السامي البريطاني، ورفض تعيين عدد من أعضاء المجلس التشريعي[6]، وبالتالي أصبح الاتحاد هو رأس القاطرة التي تقود الحركة الوطنية، مما دفع سلطات الاحتلال إلى العمل على تحجيم العمل النقابي، فأصدرت قانوناً عام 59 يحظر حق الإضراب، ويمنع تشكيل لجان للفصل في النزاعات بين العمال وأرباب العمل، وهددت بحل المؤتمر العمالي بحجة أنه تخلى عن دوره النقابي وأصبح يمارس العمل السياسي. الأمر الذي دفع الحركة النقابية إلى السعي إلى تأسيس حزب يعبر عن الطموحات والتطلعات الوطنية للحركة العمالية ويجنب المؤتمر العمالي مواجهة مخاطر الحل.

وفي عام1962م تمكنت الحركة العمالية من تأسيس حزب الشعب الاشتراكي، برئاسة عبد الله الأصنج، وعضوية محمد سالم علي، وعبده خليل سليمان، وآخرين من أقطاب الجبهة الوطنية، التي تراجع نشاطها بسبب الضغوط البريطانية، والخلافات الشخصية، والتنافس بين قياداتها، وتمكن الحزب من التمدد خارج الطبقة العاملة إلى

---

1 – قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن، عدن والإمارات،مصدر سابق، ص 217.

2 – ل. فالكوفا، مصدر سابق، ص 15.

3 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص231، 227.

4 – عبد الله علي مرشد، نشوء وتطور الحركة النقابية في اليمن، 1935– 1980م، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1981م، ص 129، 130.

5– د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 224، 234، 237.

6 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 53.

شرائح الموظفين والطلاب وصغار التجار[1]. وطرح الحزب مطالب منها أن إقليم اليمن الطبيعي جزء من الوطن العربي، وأن الشعب العربي في اليمن جزء من الأمة العربية[2]، وأن على اليمنيين تحرير اليمن الطبيعي من الاستعمار والرجعية، وتوحيده على أسس اشتراكية وديمقراطية، وأن الحركة العمالية هي ركيزة وأساس التطور الاقتصادي والاجتماعي، ورفع شعارات من قبيل حرب، حرية، وحدة، اشتراكية[3]. إلا أن موقف الحزب من الكفاح المسلح والوحدة مع الشمال شابها بعض الغموض، بسبب تذبذب موقف قيادته، فرغم أنه تبنى موقف الكفاح المسلح إلا أن ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه بحجة رفضها لسفك الدماء وتخريب الأرض[4]. ثم ما لبث أن عدل موقفه وقال إنه يؤمن بفكرة الكفاح المسلح، ولكن كوسيلة للوصول إلى حلول سياسية، وليس كأداة لطرد الاستعمار[5]. كما أن موقفه من الوحدة ظل متذبذبا فأحياناً كان يربط الوحدة بتحرير الشمال والجنوب من الإمامة والاستعمار، دون تفسير لهذا الموقف، وأحياناً كان يرفض إنشاء ما يسميه بكيان مزيف في الجنوب تابع للمستعمر، ويطالب بدمج المحميات مع الشمال[6]، ثم ما لبث أن عدل سياسته من قضية الوحدة بوضع سلم من ثلاث درجات هي حصول الجنوب على حق تقرير المصير، يعقبها الوحدة مع الشمال باعتباره جزء من الوطن العربي، كخطوة نحو الوحدة العربية الشاملة[7]. والواقع أن الحزب ظل يراهن على تقلبات السياسة البريطانية ووصول حزب العمال البريطاني إلى السلطة، الذي أعلن انه سيعطي المحميات في جنوب اليمن حق تقرير المصير، ولذلك تباينت وتقلبت مواقفه، وقد ذهب إلى حد الموافقة على بقاء القاعدة الحربية البريطانية في عدن، مما أثار عليه انتقادات واعتراضات كثيرة، فتراجعت شعبيته، إلا أن ذلك لم يثنه عن مواقفه بل إنه اقترب من رابطة أبناء الجنوب، واتخذ مواقف معادية من الحركة الشيوعية العربية، وشكك في جدوى الإضرابات ضد الاستعمار[8]. وأخيراً اندمج في منتصف الستينيات مع رابطة أبناء الجنوب، بقيادة محمد علي الجفري، ومنظمة تحرير الجنوب اليمني، بقيادة عبده نعمان، ومعهم بعض السلاطين كالسلطان علي عبد الكريم سلطان لحج، وأحمد عبد الله الفضلي سلطان أبين، وبعض المشايخ مثل محمد عيدروس اليافعي، وأبو بكر فريد العولقي، في منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل، التي تشكلت لها قيادة من 21 شخصاً أبرزهم محمد علي الجفري، وعبد الله الأصنج، والسلطان علي عبد الكريم[9]، بالتالي تلاشى حزب الشعب ولم يحقق ما كنت تطمح إليه الحركة العمالية.

وفي أكتوبر 61م تأسس حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي بقيادة عبد الله باذيب، الذي كان يطمح أن يصبح الحزب وعاءً بديلاً للحركة العمالية عوضاً عن حزب الشعب الاشتراكي الذي فقدته، والذي طرح مطالب من قبيل التحرر الوطني والوحدة اليمنية، والوحدة العربية الشاملة، والعمل على ضرب ركائز الاستعمار الممثلة في السلاطين والإقطاعيين[10]، والسير على مبادئ الاشتراكية العلمية، وقيام تعاون شامل مع الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول

---

1 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 178.

2 – علي الصراف مصدر سابق، ص 109.

3 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 59.

4 – د. علي الصراف، مصدر سابق، ص112.

5 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 188.

6 – نفس المصدر، ص184.

7 – علي الصراف، مصدر سابق، ص107.

8 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 60، 61.

9 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 112.

10 – نفس المصدر، ص 118.

الاشتراكية[1]، وفي عام 61م أنشأ منظمة شبابية تابعة للحزب باسم المنظمة المتحدة للشبيبة اليمنية ترأسها عبد الله الله السلفي، وفي عام 65م أسس صحيفة الأمل وجعلها منبراً للدفاع عن الثورة المسلحة[2]. وابتداءً من عام 66م بدأ بدأ أعضاء الحزب بالتعرض لموجة اعتقالات وملاحقات، أُغتيل على إثرها عبد الله السلفي[3]، وبالإضافة إلى هذه المصاعب فإن الحزب لم يجد بيئة مناسبة له، بسبب سطوة الموروث الديني، وانعدام الفرز الطبقي، وضآلة حجم طبقة المثقفين، وبالتالي جوبه بالرفض من قبل القوميين، والبعثيين، والوطنيين، الذين يرون في الشيوعية بفلسفتها القائمة على مبدأ الصراع الطبقي عامل تشتيت وتجزئة لا تساعد على وحدة الأمة، كما رفض من قبل القوى التقليدية كرابطة أبناء الجنوب، وحزب الشعب الاشتراكي، ولم يجد تعاوناً حتى من قبل مؤتمر عدن العمالي، ولم يكن من المتوقع له أن يصبح حزباً جماهيرياً في بيئة دينية طاردة، فانتهى بالاندماج في الجبهة القومية.

وفي منتصف الخمسينيات أخذت أفكار البعث تتسرب إلى اليمن عبر الطلاب العائدين من دمشق وبغداد، فانتشرت هذه الأفكار في صفوف الشباب والمثقفين. وفي مطلع 1956م تشكل حزب البعث وبدأ يمارس نشاطه كتنظيم سري في عدن وحضرموت، وأسس له في العام نفسه فرعاً في الشمال برئاسة محسن العيني[4]، وتمكن من اختراق النقابات العمالية والمنظمات الطلابية، إلا أنه عجز عن الامتداد إلى الريف اليمني شأن بقية الأحزاب العقائدية[5]. وأبرز مواقفه هو دعوته إلى وحدة التراب اليمني في إطار الوحدة العربية الشاملة، ومعارضته مساعي بريطانيا لتوحيد محميات الجنوب، إذ كان يرى أن بريطانيا تهدف من توحيد جنوب اليمن إلى إيجاد كيان مناوئ لشمال اليمن، وأن بقاء محميات جنوب اليمن خراج إطار اتحاد شطري لن يبقي أمامها من خيار سوى الانضمام إلى شمال اليمن، لأنها لا تملك أياً من مقومات البقاء[6]. إلا أن الحزب أخذ في التراجع على خليفة انسحاب سوريا من الوحدة مع مصر عام عام 61م[7]، ثم ما لبث أن حاقت به انتكاسة عام 1963م ضربت مصداقية شعار الوحدة على النمط البعثي عقب انقسام حزب البعث بين سوريا والعراق، الذي أحدث جدلاً عنيفاً في أوساط العبثيين في اليمن، انقسموا على إثره إلى ثلاث مجموعات، الأولى أقرب إلى اليسار والتي وصفت القيادة القومية بالانحراف عن أهداف الحزب، والثانية تمسكت بشرعية القيادة القومية، والثالثة جمدت نشاطها السياسي، وانهمكت في البحث عن مصالحها الخاصة، وقد تحول الجناح اليساري منه لاحقاً إلى حزب الوحدة الشعبية [8].

والملاحظ أن الحركة الوطنية في هذه المرحلة قد تمكنت من إفشال مساعي بريطانيا من الدفع بجنوب اليمن في طريق التطور الدستوري طبقاً لحساباتها الخاصة، وأضعفت القوى التي كانت تنادي بكيان مستقل في جنوب اليمن، ونزعت الشرعية الشعبية عنها.

---

1 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص65.

2 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 124.

3 – نفس المصدر، ص 124.

4 – د. سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 155.

5 – د. إبراهيم خلف العبيدي، ص 165،166.

6 – نفس المصدر، ص 167.

7 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 133.

8 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 178،179، و د. أحمد عبد الله صالح، خصائص النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب الجنوب اليمني، ط1، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، 1988م، ص 33

ثالثاً: الجبهة القومية وصعود اليسار وترحيل مشروع الوحدة

سيحاول الباحث في هذه الجزئية الوقوف على بداية وتطور مسار الحركة القومية، وقوى اليسار، وكيف تعاملت مع مشكل التجزئة؟

بدأت حركة القوميين العرب في الأوساط الطلابية في كل من سوريا، ولبنان، ومصر، والعراق. وبرزت بشكل ملموس عام 1948م، عقب سقوط فلسطين، إذ تأسست حينها كتائب الفداء العربي، والعروة الوثقى على يد كل من جورج حبش، وهاني الهندي، وجهاد ضاحي، متأثرين بكتابات قسطنطين زريق، أحد أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت، عن الوعي العربي. وتقوم الفكرة المحورية للقومية على أن الوحدة العربية هي المهمة الأساسية التي يجب النضال من أجلها، وأن التناقض الأساسي هو بين الأمة العربية وأعدائها، وأن أعدائها الذين يجب النضال ضدهم هم

الاستعمار الأجنبي، والحكام المتعاونون معه، والتنظيمات المعادية للقومية مثل الشيوعية[1]. وانتقلت هذه الحركة إلى اليمن عن طريق الطلاب العائدين في الفترة 48- 49م، حيث تم تأسيس أول خلية للحركة في عدن في عام 59م، في أوساط المعلمين والتلاميذ وبعض الموظفين، تحت غطاء نادي الشباب الثقافي[2]. وتشكلت النواة الأولى لتأسيسها لتأسيسها من بعض المثقفين، والموظفين، الذين انسلخوا عن رابطة أبناء الجنوب، وهم علي أحمد السلامي، وطه مقبل، وسيف الضالعي، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، ثم انضم إليهم قحطان الشعبي، وسالم ربيع علي، وعبد الفتاح إسماعيل[3]. وما يميز حركة القوميين العرب في اليمن عن بقية التنظيمات أنها وجدت لها تربة صالحة في المجتمع اليمني، إذ سرعان ما انتشرت في أوساط المجتمع المدني، كالطلاب والموظفين والمثقفين، وتغلغلت في منظماته كالنقابات والمنظمات الطلابية والنسائية. ثم امتدت جذورها إلى الأرياف، حيث وجدت لها مكاناً بين أبناء القبائل[4]، وخصوصاً عندما تبنت فكرة الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وبالتالي أصبح لها عمق اجتماعي لم تحظ به حتى التنظيمات المحافظة كرابطة أبناء الجنوب.

وفي ظل هذا المناخ ولدت الجبهة القومية تحت مسمى جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، في قصر السعادة بصنعاء، في 24 فبراير 63م، من العناصر التي اندفعت إلى الشمال عقب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر62م، وبدفع من الرئيس عبد الله السلال والقيادة المصرية بعد أن تأكد لهما أن بريطانيا تزود القوى الملكية المناوئة للنظام الجمهوري بالعتاد والسلاح[5]. وكان أبرز مؤسسيها قحطان محمد الشعبي، الذي تولى رئاسة مكتبها السياسي، الذي تكون من 11 عضواً، وعضوية كل من ناصر السقاف، وعبد الله المجعلي، ومحمد الصوماتي، وثابت المنصوري، ومحمد الدقم، وبخيت مليط، وأحمد العولقي، وعيدروس قاضي، وعلي الكاظمي، وعبد الله الصلاحي[6]. وطرحت الجبهة بأنها ليست حزباً سياسياً، وأنها مفتوحة أمام كل القوى التي تؤمن بضرورة الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وبالتالي انضوت تحت لوائها كل من الجبهة الناصرية، والمنظمة الثورية لأحرار جنوب اليمن، والتنظيم السري للضباط والجنود الأحرار، وجبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيلات القبائل[7]. وفي 19 أغسطس 63م، تم تشكيل قيادة جديدة للجبهة، مكونة من 12 شخصاً ستة من ممثلي التيار القومي، وستة من ممثلي القطاع القبلي. وفي عام 65م، أعيد النظر في هيكل الجبهة، فتم انتخاب مجلس وطني مكون من 42 شخصاً، ضم جميع ممثلي القوى المحاربة في الميدان، وانتخب المجلس الوطني مكتباً تنفيذياً، مكوناً من 9 أشخاص برئاسة أمين عام، وأنشئت أربعة مكاتب هي مكتب الشؤون السياسية، ومكتب الإعلام، ومكتب المالية، ومكتب التنظيم الشعبي[8].

وكانت قيادة الجبهة ترى أن مبدأ الكفاح المسلح بات هو الخيار الأكثر عملية، بعد أن أصبح هناك خيبة أمل واسعة في الجنوب من جدوى أساليب النضال السلمي، خصوصاً وأن هذا الأسلوب لم يجد في مقارعة الإمامة في الشمال، وأن مسألة الكفاح المسلح باتت ممكنة عملياً بعد أن توفر لها عمق استراتيجي في الشمال بعيداً عن سطوة

---

1 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 136.

2 – فيتالي ناؤو مكين، مصدر سابق، ص72.

3 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 169.

4 – د. أحمد عبد الله صالح، مصدر سابق، ص 34.

5 – محمد عباس الضالعي، حقائق جديدة عن الانطلاقة الأولى لثورة 14 أكتوبر، ط1، دار الكتب العامة، صنعاء، 2002م، ص 80.

6 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 83.

7 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 344. و د. أحمد عبد الله صالح، مصدر سابق، ص 37.

8 – فيتالي ناؤومكين، مصدر سابق، ص 123.

الاستعمار. وبعد أن أصبح هناك دعماً سياسياً ومادياً ولوجستياً تقوم به كل من مصر وقيادة الثورة في الشمال. ولم تواجه الحركة أي عقبات أو صعوبات تذكر في الشمال سوى معارضة مكتب حزب الشعب الاشتراكي، الذي قام السلال بإغلاقه، ومعارضة بعض شيوخ القبائل والقوى المحافظة في الشمال، التي كانت تخشى من أن تصبح الجبهة رديف ومساند للسلال وقوى اليسار في الشمال، وكانت تعارض وجودها في الشمال بحجة أن استضافة عناصرها سيدفع بريطانيا إلى توجيه المزيد من الدعم للقوى الملكية، مما سيزيد من مصاعب النظام في الشمال، إلا أن هذه الحجة كانت باهتة وغير مقنعة فما يخشى منه وهو دعم بريطانيا للقوى الملكية قد وقع قبل وجود وميلاد الجبهة وهو مستمر، وبالتالي فإن قيادة الجبهة مارست عملها بحرية شبه تامة حيث قامت بفتح معسكرات التدريب، وشحن ونقل العتاد والأسلحة وتهريبها إلى الجنوب، واستخدام إذاعة صنعاء للتحريض ضد الوجود البريطاني في الجنوب اليمني[1].

وفي 14 أكتوبر 63م، اندلع القتال بين قبائل ردفان بقيادة الشيخ راجح بن غالب لبوزة، العائدة من الشمال، حيث كانت تساند قوات الجمهورية ضد القوى الملكية، والقوات البريطانية، على إثر رفض القبائل لطلب بريطانيا بتسليم السلاح ودفع غرامة مالية، قتل نتيجة لها الشيخ لبوزة[2]، فأعلنت الجبهة مسؤوليتها عن الثورة التي قام بها الشيخ لبوزة، رغم أنها لم تكن طرفاً في المواجهة، وأرسلت الشيخ عبد الله جعبل لقيادة الثورة في ردفان، على إثر خلاف بين القبائل على من يخلف الشيخ لبوزة، فقبلوا بقيادة جعبل[3]. ثم ما لبثت أن شكلت لها ذراع عسكري تحت مسمى جيش التحرير تكون في البداية من500 مقاتل، كان أبرز قياداته، علي أحمد ناصر عنتر، وعلي ناصر محمد، وصالح مصلح قاسم، ومحمد أحمد البيشي[4]. وعارضت بعض القوى نهج الجبهة في تبنيها الكفاح المسلح بحجة أن أن هذا النهج يصب في مصلحة الشمال ومن خلفها مصر ولا يخدم الجنوب، فحزب الشعب رأى عدم جدوى القتال طالما أن انسحاب بريطانيا أمر مسلم به، وشكك في دعم الدول العربية لهذا النهج، وقال إن حزب الشعب بوضعيته العلنية لا يستطيع تبني مثل هذا الخيار [5]، وأكد أن الجبهة لا تهدف من القتال سوى إقلاق البريطانيين المناوئين للحكم في الشمال، وأنه لا مصلحة للجنوب من هذا القتال. ورابطة أبناء الجنوب رأت أن القتال لا ينبع من الجنوب ولا يصب في مصلحة أبنائه، وإنما ينبع من مصلحة دولة عربية تسعى إلى تصفية حساباتها مع بريطانيا على أرض الجنوب. والحزب الوطني الاتحادي الذي عبر عن موقفه بقوله إنه لا يؤمن بسفك الدماء ولا بحكم العسكر، ولا بحكم الحزب الواحد، ولا بتدخل الآخرين في شؤون الجنوب، حيث ومسألة الاستقلال تخص شعب الجنوب العربي وحده[6]. وكانت وجهة نظر الجبهة من هذه القضية هي أن عدن والجنوب في قلب الحسابات الإستراتيجية البريطانية خصوصاً بعد أن فقدت قواعدها في الشرق كافة، وأن بريطانيا لن تخرج بمجرد المناورات السياسية، وأن أي استقلال عن طريق المفاوضات لا بد أن يكون استقلالاً منقوصاً ومشروطاً، ببقاء القواعد العسكرية والمصالح الاستعمارية، ومن يمثلونها كالسلاطين وغيرهم، وأنه لا فرق بين شمال وجنوب، فضرب النظام الجمهوري في الشمال من قبل بريطانيا وحلفائها، سيجهض حركة المقاومة في الجنوب، وهو ما تسعى إليه بريطانيا، وأن الاستقلال الناجز وغير المشروط لا

---

1 – نفس المصدر، ص 88.

2 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 345.

3 – نفس المصدر، ص 246.

4 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 169.

5 – د. سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 253، 254.

6 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 348،349.

يمكن أن يتحقق إلا بالكفاح المسلح. وبالتالي رفضت مبدأ التفاوض مع بريطانيا من حيث الأساس، وجاء في الميثاق الوطني للجبهة أن الجبهة تهدف إلى تصفية القواعد العسكرية، وجلاء القوات البريطانية، وتصفية حكم السلاطين، والقضاء على المؤسسات الاستعمارية، وتغيير الواقع الاجتماعي تغييراً جذرياً، بكل مفاهيمه، وقيمه، وعلاقاته الاجتماعية القائمة على الاستغلال، والاستبداد، ووحدة الشعب العربي في إقليم اليمن شمالاً وجنوباً على أسس شعبية وسلمية، والتحرر الاقتصادي الكامل من سيطرة رأس المال الأجنبي والشركات الاستعمارية الاحتكارية[1].

والملاحظ أنه لأول مرة يتم ربط القضية الاجتماعية بالقضية السياسية، وأن الوحدة وصياغة أسس الدولة مستقبلاً سيتم من وجهة نظر ماركسية، وهو طرح يتجاهل الواقع في كل من الشمال والجنوب معاً، فكانت هذه أول عقبة في طريق وحدة الجنوب والشمال.

أدركت الأحزاب المعارضة للكفاح المسلح انحسارها وتراجعها فاجتمع كل من حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب، وهيئة تحرير الجنوب، و وبعض السلاطين والمشائخ أمثال علي عبد الكريم، سلطان لحج، وأحمد عبد الله الفضلي، سلطان أبين، والسلطان محمد عيدروس اليافعي، والشيخ محمد أبو بكر بن فريد العولقي[2]، وقرروا تشكيل منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل في أغسطس 1964م، إلا أن الرابطة ما لبثت أن انسحبت منها[3]، فأصبحت تحت هيمنة حزب الشعب الاشتراكي بقيادة الأصنج، الذي أخذ يطالب بالتحرر من الاستعمار البريطاني وإعطاء الجنوب حق تقرير المصير. وفي هذا الوقت بدأ التباين يظهر بين الجبهة القومية والنظام في الشمال ومن خلفه جمهورية مصر العربية بعد موافقة مصر على اتفاقية جدة عام 1965م[4]، وجنوح بعض أطراف النظام في الشمال إلى البحث عن مخرج سلمي للحرب المستعرة في الشمال بين الجمهورية والقوى الملكية، ومن خلفها السعودية. وكانت مصر وبعض أطراف النظام في الشمال ترى أن مجمل معطيات الظرف الإقليمي والدولي تجعل مسألة الحسم العسكري بعيدة المنال، فاستغلت جبهة التحرير هذا الظرف وأخذت تطالب بضرورة توحيد العمل الوطني في الجنوب بدمج منظمة التحرير مع الجبهة القومية، وهو ما يتوافق مع رغبة مصر وبعض أطراف النظام في الشمال وبعض الأطراف العربية، في احتواء المد اليساري المتصاعد داخل الجبهة القومية. ومولت دولة الكويت تكاليف الدمج بمبلغ ثمانون ألف جنيه استرليني[5]، وتمكنت مصر بمساعدة عبد الله الأصنج، وعبد القوي مكاوي من استمالة بعض قادة الجبهة القومية [6] ممن كانوا يسمون بقيادة الخارج والمقيمين في القاهرة، أمثال علي السلامي، وطه مقبل، وسالم زين، والدفع بهم إلى توقيع اتفاقية اندماج الجبهة القومية مع منظمة التحرير في يناير 66م تحت مسمى جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل[7]. وتم تشكيل قيادة من 12 عضواً ستة من الجبهة القومية، هم سالم زين، وسيف الضالعي، وطه مقبل، وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي السلامي، وعبد الله المجعلي، وخمسة من منظمة التحرير هم عبد الله الأصنج، وأحمد عبد الله الفضلي، وجعبل بن حسين، ومحمد سالم باسندوة، وعبد الله عبيدة،

---

1 – نفس المصدر، ص251، 259،353،354.

2 – محمد عباس الضالعي، لماذا تسلمت الجبهة القومية السلطة في الجنوب اليمني المحتل، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2003م، ص53، 55.

3 – محمد عباس الضالعي، لماذا تسلمت الجبهة القومية السلطة في الجنوب اليمني المحتل، مصدر سابق، ص 40. وإبراهيم خلف لعبيدي، ص 363،364.

4 –د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص265، 367.

5 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 177.

6 – سلطان أحمد عمر، مصدر سابق، ص 247.

7 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 368.

وأسندت رئاستها إلى شخصية مستقلة هي عبد القوي مكاوي[1]. ولقيت هذه الخطوة ترحيباً من بعض أطراف النظام في الشمال وأيدتها القيادة المصرية، إلا أن هذه الخطوة أحدثت انشقاقاً عميقاً داخل صفوف الجبهة القومية، على مستوى القاعدة، وعلى مستوى القيادة، بين ما كان يسمى بقيادة الداخل وأبرز أقطابها علي عنتر، وعلي سالم البيض، وعلي ناصر محمد، وقيادة الخارج وأبرز أقطابها قحطان الشعبي، وأحمد السلامي، وسالم زين، وطه مقبل [2]، فانسحب بعض أعضائها منها، وجمد بعض القادة الميدانيين العمل العسكري، فأصدر قحطان الشعبي بياناً أيد فيه موقف قيادة الداخل وأكد أن قرار الدمج من اختصاص وصلاحيات المؤتمر الوطني للجبهة[3]. وذهب وفد من الجبهة إلى القاهرة ضم بعض صقور اليسار أمثال علي سالم البيض، وعلي ناصر محمد، وعبد الفتاح إسماعيل، ومعهم سيف الضالعي، وطه مقبل، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، وأبلغوا القيادة المصرية صراحة بأن الجبهة القومية حركة تقدمية ولا يمكن أن تندمج مع منظمة يتزعمها سلاطين، فردت القاهرة التي كان جيشها يواجه صعوبات كبيرة في شمال اليمن ويوفر الدعم المادي والعتاد للجبهة القومية باحتجاز فيصل الشعبي وعبد اللطيف الشعبي. وفي ظل هذا الوضع دعت الجبهة إلى عقد مؤتمر للجبهة في مدينة حُمَر بالشمال لمناقشة قضية الدمج وما نتج عنها من تداعيات، واتضح من المؤتمر أن هناك انقساماً واضحاً وعميقاً بين التيار اليساري المعارض للدمج، والتيار القومي المؤيد له، فقررت فصل علي السلامي كونه تجاوز الأطر المؤسسية للجبهة، واتخذ قراراً انفرادياً أضر بالجبهة، ولكنها في نفس الوقت قررت إرسال وفد إلى القاهرة لمعرفة إمكانية الدمج والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها[4].

وفي الوقت نفسه حضر إلى تعز كل من جورج حبش، ومحسن إبراهيم، وهاني الهنداوي، وأقنعوا بعض قادة الجبهة بأن الدمج سيكون لمصلحة القضية الوطنية، فمضت قدماً وانتدبت كلاً من سيف الضالعي، وعبد الفتاح إسماعيل، وطه مقبل، وسالم زين، لحضور مؤتمر يعقد في الإسكندرية لمناقشة أسس وكيفية الدمج[5]. وحضر من جانب منظمة التحرير عبد الله الأصنج، وعبد الله المجعلي، ومحمد سالم باسندوة، وعبد الله علي عبيد، وعبد القوي مكاوي، وحضر أيضاً علي السلامي رغم قرار فصله. وعقد المؤتمر تحت ضغوط مصرية كبيرة في 8 أغسطس 66م، ووافق على مسألة الدمج، وقرر تشكيل قيادة جديدة، وانتخاب مجلس وطني يمثل كل القطاعات الشعبية والعسكرية، واختيار مجلس قيادة للثورة من قبل المجلس الوطني، وتشكيل حكومة منفى، والتفاوض مع بريطانيا إذا قبلت بتحديد موعد للاستقلال[6]. إلا أن معظم قواعد وقيادات الجبهة عارضت هذا التوجه ودعت إلى عقد مؤتمر لمناقشة قرارا الدمج فعقد مؤتمر جبلة في يونيو 66م، الذي برز فيه الجناح اليساري في الجبهة وبدا فيه الجناح اليميني مهمشاً، والذي خرج بالتمسك بمبدأ الكفاح المسلح وعزز هذا الاتجاه رفض القادة العسكريين الميدانيين لمبدأ الدمج حيث أعلن كل من عبد النبي مدرم، وعبود الشرعبي، ومحمد سعيد صالح، وصالح باقيس، ومحمد سعيد عبد الله، وعبد الله الخامري رفضهم لمبدأ الدمج، وشددوا على ضرورة انفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير، وقاموا بتنفيذ سلسلة من الهجمات على المعسكرات البريطانية[7]، ولقيت أعمالهم هذه تأييداً شعبياً واسعاً، مما أحرج قادة الجبهة فدعوا

---

1 – د. نفس المصدر، ص 368.

2 – علي الصراف،مصدر سابق، ص 172.

3 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 369.

4 – انفس المصدر، ص 270، 371.

5 - محمد عباس الضالعي، لماذا تسلمت الجبهة القومية السلطة في جنوب اليمن المحتل، مصدر سابق، ص 65.

6 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص271، 372.

7 – د. سيف علي مقبل، مصدر سابق، ص 261.

إلى عقد مؤتمر للجبهة في مدينة حُمَر في قعطبة، في 25 نوفمبر 66م، طغى عليه نفوذ اليسار، وأقر رفض اتفاقية الإسكندرية وانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير، وانتخاب قيادة جديدة[1]. وبالتالي أصبح للجبهة بعد المؤتمر منحى أكثر يسارية وأصبحت أكثر بعداً عن تصورات كثير من أقطاب القيادة في شمال اليمن، وعلى خصومة واضحة مع مصر الداعم الأول للنظام الجمهوري في الشمال، التي قطعت عن الجبهة الدعم المالي والعسكري، و حاصرتها إعلامياً[2]. ولكن الجبهة عوضت عن ذلك بتكثيف عملياتها العسكرية في الداخل، وقامت بسلسلة من الاغتيالات ضد بعض الشخصيات البريطانية، وبعض وزراء حكومة الاتحاد المتعاونة مع سلطات الاحتلال، وتمكنت في سبتمبر 67م من السيطرة على 13 إمارة ومنطقة، وفي شهر أكتوبر تمكنت من إحكام قبضتها على كافة أراضي الجنوب اليمني[3]، اليمني[3]، ثم تمكنت من مد نشاطها إلى قلب مدينة عدن، بقصف القاعدة العسكرية البريطانية ونسف مستودعات الذخيرة[4].

أدركت جبهة التحرير خطورة سيطرة الجبهة القومية على الأرض، وعدم جدوى الرهان على الدعم السياسي المصري وحده، فقررت التخلي عن خطابها الداعي للنضال السلمي، واللحاق بالجبهة القومية، فأسست جناح عسكري تابع لها تحت مسمى التنظيم الشعبي، انظم إليه في البداية نحو 1700 مقاتل، أرسلت منهم 500 مقاتل إلى سيناء في حرب 67م، لم يعد منهم إلى الداخل أحد. وافتتحت معسكرات في الشمال بتمويل وتدريب مصري، وأخذت تتبنى العمليات التي تقوم بها الجبهة القومية ضد قوات الاحتلال [5]، وأخذت تتبنى العمليات التي تقوم بها الجبهة القومية ضد قوات الاحتلال، إلا أن وجود السلاطين المعروفين بتعاونهم مع سلطات الاحتلال في قيادتها شكل لها نقطة ضعف بارزة. ولم يصدق الكثير أن السلاطين المرتبطين بالاستعمار يقومون بعمليات ضد قوات الاحتلال، فقررت الجبهة فصلهم والتخلي عنهم، تحت مبرر أنه تبين لها أنهم على اتصال بحكومة الاتحاد الممالئة للاستعمار في الداخل[6]. وعقب إعلان وزير خارجية بريطانيا نية بلاده الانسحاب من الجنوب، أعلنت الجبهة القومية أنها الممثل الشرعي الوحيد لجنوب اليمن فاندلع القتال بين الجبهتين، وتدخل الجيش الاتحادي ووضع حداً للقتال بينهما في سبتمبر 67م، إلا أن القتال ما لبث أن تجدد بين الطرفين في أكتوبر 67م، فانحاز الجيش إلى الجبهة القومية، بحجة أن الجبهة القومية باتت تسيطر على معظم أجزاء الجنوب، وكانت بريطانيا التي أكملت انسحابها من جنوب اليمن في 29نوفمبر67م[7] ترغب في تسليم السلطة إلى الجيش، إلا أن خشية قادة الجيش من الدخول في صدام مع الجبهة القومية التي يتعاطف معها الكثير من جنوده وضباطه جعلته يحجم عن هذه الخطوة[8]. كما أن دفع الجبهة القومية بقحطان الشعبي وهو من العناصر المعتدلة إلى رئاسة الدولة وتكليفه بتشكيل حكومة طمأن الجيش المتوجس من عناصر اليسار في الجبهة، إلا أن الشعبي ما لبث أن سقط في 22 يونيو 68م، ووصل اليسار إلى السلطة.

---

1 – نص بيان الجبهة القومية حول انسحابها من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل في " عبد الله علي مرشد، مصدر سابق، ص 196، 197".

2 – علي الصراف، مصدر سابق، ص 180، 184.

3 – ل. فالكوفا، مصدر سابق، ص 139.

4 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 380.

5 – نفس المصدر، ص 392، و علي الصراف، مصدر سابق، ص 184.

6 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 381.

7 – ل. فالكوفا، مصدر سابق، ص 140.

8 – د. إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 412، ومحمد عباس الضالعي، لماذا تسلمت الجبهة القومية السلطة في جنوب اليمن المحتل، مصدر سابق، ص 90.

والمحصلة أن وصول اليسار إلى السلطة في الجنوب شكل ضربة إضافية لمسيرة الوحدة مع الشمال، بعد الضربة التي تلقتها تلك المسيرة عقب سقوط السلال في 5 نوفمبر 67م. فالوحدة من وجهة نظر الكثير من أقطاب اليسار مسألة مصيرية، ولكنها لا يمكن أن تتم إلا عقب تغيير الوضع في الشمال، حيث أن الشمال كان قد سقط في يد قوى اليمين الجمهوري التي أطاحت بالسلال، وبالتالي أصبح النظام في الشمال ينظر إلى النظام في الجنوب على أنه بات مصدر خطر، وتهديد له ولمنظومة قيمه الحاكمة، ومن ثم أصبحت قيادة الشطرين على طرفي نقيض، الأمر الذي رحل مسألة الوحدة إلى أجل غير مسمى، وجعلها رهناً لتطورات مستقبلية قادمة.

والملاحظ أن الحركة الوطنية في هذه المرحلة قد تصدرتها الجبهة القومية دون منازع، التي بدأت موحدة على قاعدة مواجهة وطرد الاستعمار، إلا أن التمايز ما لبث أن تبدى بين جناحيها على قاعدة الدمج مع جبهة التحرير الذي رفضه بقوة جناحها اليساري وتمكن من إجهاضه، ثم امتدت هذا التمايز إلى رؤية كلا الطرفين حول مجمل القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لدولة ما بعد الاستقلال، بما فيها قضية الوحدة مع شمال اليمن.

خاتمة

والملاحظ أن هناك عاملان اثنان كان اجتماعهما بمثابة الباعث أو الحافز أو المحرك لميلاد وبروز لحركة الوطنية، وهذان العاملان هما الوعي الوطني الذي تبلور في النوادي الثقافية، والنزعة المناطقية الضيقة، التي جسدتها تمسك السلاطين والأمراء بها، وجسدتها أكثر وبشكل أكثر استفزازية شعارات الجمعية العدنية، وقد سارت الحركة الوطنية منذ بدايتها الأولى عبر أربعة مسارات متوازية هي: المسار دون الوطني المتمسك باستقلالية الجنوب اليمني، والمسار الوطني الداعي إلى الوحدة مع الشمال، والمسار القومي الداعي إلى الوحدة العربية الشاملة، والمسار الأممي المتبني للخيار الماركسي، والذي لا يرفض الوحدة، ولكنه يسعى إلى تحقيقها عبر إجراء تغيرات اجتماعية، وثقافية جذرية، تحقق الوحدة من موقع متقدم، طبقاً لرؤية الفلسفة الماركسية. وأن التفاعل بين هذه المسارات الأربعة قد سار في خط بياني صاعد حيث تمكن في البداية المشروع القطري الخاص بجنوب اليمن، الذي قادته رابطة أبناء الجنوب، من تهميش ومن ثم ابتلاع المشاريع الصغيرة المتمثلة في مطالب السلاطين، والأمراء، ومطالب الجمعية العدنية. ثم ما لبثت الحركة الوطنية عبر مسارها المتنامي أن حققت هدفين اثنين هما إفشال المشروع القطري الخاص بالجنوب الذي تبنته الرابطة عبر سحب المشروعية عنه، واضمحلال وخروج الحامل السياسي لذلك المشروع من المعادلة السياسية في جنوب اليمن وهي الرابطة، وإفشال رديف ذلك المشروع المتمثل في السياسية البريطانية الهادفة إلى الدفع بالجنوب اليمني في طريق تطور دستوري وسياسي يفضي إلى قيام دولة اتحادية تبقي على القاعدة البريطانية في جنوب اليمن، وتبقي على الدولة المزمع قيامها ضمن منظومة النفوذ

البريطاني. ثم ما لبثت الحركة الوطنية في مراحل لاحقة أن عادت إلى التبلور فتكتلت والتحمت في مسارين اثنين هما، المسار القومي الأممي الذي مثلته الجبهة القومية بتياريها القومي والماركسي، والذي غلب عليه في النهاية طابع اليسار، والمسار دون الوطني المتمثل في جبهة التحرير الداعية إلى استقلال الجنوب، والتي استوعبت في إطارها السلاطين، والقوى التي فقدت مشاريعها المحلية الصغيرة، ثم تمكن المسار القومي الأممي في نهاية المطاف من إزاحة المسار الثاني والسيطرة على الوضع في جنوب اليمن، وانتزاع الاستقلال بقوة السلاح، ومن ثم السيطرة على دولة الاستقلال، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى ترحيل وتأجيل مشروع الوحدة إلى أن تتحقق شروطها طبقاً لرؤيته وفلسفته في الإدارة والحكم.

وبناءً على ما سبق وتأسيساً عليه فإن فرضية البحث صحيحة، إذ من الواضح والجلي أن النزعة الانفصالية في الجنوب ليست أصيلة، وليس لها جذور اجتماعية أوثقافية، وإنما هي نزعة دخيلة ومفتعلة تسبب في وجودها وبروزها ثلاثة عوامل هي السلطات الاستعمارية التي كرست واقع الهجرة وخلقت مشكلة الأقليات، والتي كرست واقع التجزئة، بهدف خلق تناقضات تحول دون توحد اليمنيين على مشروع وطني موجه نحو الوجود الاستعماري. وسياسة الإمام غير المدروسة التي نفرت أبناء الجنوب من عملية التوحد مع الشمال لما لمسوه من تسلط واستغلال من قبل الإمام والمسئولين الذين عينهم في المناطق المحررة. والسلاطين والأمراء الذين رأوا في الوحدة قيداً على سلطاتهم في المناطق التي يديرونها بحرية تامة، بعيداً عن أي تدخل أو أي رقابة، وتهديداً لوجودهم، في حالة انتقال صلاحيات الحكم والإدارة إلى سلطة مركزية، وعليه فإن الباحث يرى أن النزعة الانفصالية قابلة للاجتثاث إذا ما وجدت دولة نظام وقانون تسع الجميع، إلا أن ذلك لا يعني عدم خطورتها، فمن شأن غياب الحكم الرشيد أن يفاقم من خطورتها، وأن يجعل منها خطراً حقيقياً يهدد كيان ووحدة الدولة.

المصادر

أولاً: الوثائق:

1- نص بيان الجبهة القومية حول انسحابها من جبهة تحرير جنوب اليمن ف المحتل في" عبد الله علي مرشد، نشوء وتطور الحركة النقابية في اليمن، 1935- 1980م، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1981م".

2- نص المعاهدة الموقعة بين الحكومة البريطانية والسلطان محسن فضل العبدلي، في 18 يونيو 1939م، في"قحطان عبد اللطيف الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، بدون تاريخ".

3- نصوص المعاهدات اليمنية الإيطالية، واليمنية الروسية، واليمنية البريطانية في "د. سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، 1904- 1948م، ط4، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م".

4- نص المعاهدة الموقعة بين دولة الاتحاد وبين حكومة بريطانيا في " قحطان محمد الشعبي، عدن والإمارات، مطابع دار النصر، القاهرة، 1962م".

ثانياً: الكتب:

1- بيربي، جان جاك، جزيرة العرب، ط1، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960م.

2- جلول، فيصل، اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000م.

3- لقمان، حمزة علي، تاريخ قبائل جنوب اليمن وحضرموت، ط2، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، 2009م.
4- حيدر، قادري أحمد، الأحزاب القومية في اليمن، النشأة، التطور، المصائر، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2010م.
5- الشعبي، قحطان محمد، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، بدون تاريخ.
6- الشعبي، قحطان محمد، جنوب اليمن، عدن والإمارات، مطابع دار النصر، القاهرة، 1962م.
7- صالح، أحمد عبد الله" دكتور" ، خصائص النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني، ط1، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، 1988م.
8- الصراف، علي، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، 1992م.
9- الضالعي، محمد عباس ، حقائق جديدة عن الانطلاقة الأولى لثورة 14 أكتوبر، ط1، دار الكتب العامة، صنعاء، 2002م.
10- الضالعي، محمد عباس، لماذا تسلمت الجبهة القومية السلطة في الجنوب اليمني المحتل، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2003م.
11- طه، جاد" دكتور"، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م.
12- عبد الله، محمد سعيد، عدن كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية، دار ابن خلدون، بيروت، 1989م.
13- العبيدي، إبراهيم خلف " دكتور"، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني، 1945-1967م، جامعة بغداد، بغداد، 1979م.
14- ماكرو، إريك، اليمن والغرب 1571- 1962م، تعريب حسين عبدالله العمري، هورت أند كامبني، لندن، 1978م.
15- عمر، سلطان أحمد، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م.
16- فالكوفا، ل، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، دار الهمداني، عدن، 1984م.
17- محمد، علي ناصر، عدن التاريخ والحضارة، ط2، وزارة الثقافة، صنعاء، 2010م.
18- مرشد، عبد الله علي، نشوء وتطور الحركة النقابية في اليمن، 1935- 1980م، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1981م.
19- المسعودي، عبد العزيز قائد" دكتور"، معالم تاريخ اليمن المعاصر،1905- 1948م، ط1، مكتبة السنحاني، صنعاء، 1992م.
20- مقبل، سيف علي "دكتور"، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004م.
21- ناؤومكين، فيتالي، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، ترجمة دار التقدم، دار التقدم موسكو، 1984م.
22- يعقوب، هارولد، عدن، جنوب اليمن في ملوك العرب، جـ1، ط1، ترجمة أحمد المضواحي، دار النهضة العربية، دمشق، 1967م.